كتاب المجالس للخطيب الإسكافي مقاربة في مسائله الصرفية

الدكتورة دهان سليمة
قسم اللغة والأدب العربي
كلية الآداب واللغات ـ جامعة غرداية
0790salima@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة للتعريف بتراثنا العربي الضّخم الذي خلّفه أسلافنا ولاسيما المغمور منه، وللتعرّف على منهجية التّأليف المبتكرة من قبل أسلافنا، واستكشاف نماذج من الكتب الجامعة، وكذا اللغويين المغمورين، من أمثال النحوي الألمعي؛ وهو الخطيب الإسكافي (ت 420هـ) من خلال مؤَلفه :"كتاب المجالس".

وكان هذا العمل مُوجه أساسا للتعريف بالمسائل الصرفية المتضمنة في كتاب "المجالس" للخطيب الإسكافي؛ المؤَلف الثّري والمغمور ؛ إسهاما منّا في إثراء مكتباتنا ، ومن النتائج المتوصل إليها أنّ كتاب "المجالس" ضمّ بعض المسائل الصرفية الخلافية تمثلت في: التصغير ،الممنوع من الصرف ،النسبة ،الترخيم هذا الأخير الذي نال نصيب الأسد ،كما أظهر البحث جهد أسلافنا وإبداعيتهم في التأليف وطريقة مناقشتهم للمسائل الخلافية ،كما أنّ كثيرا من المسائل الصرفية لم يفصل فيها بالقطع مما يتيح للخَلف مزيدا من البحث والإثراء .

الكلمات المفتاحية: كتاب المجالس ،الإسكافي ،مسائل صرفية

Abstact::

Les applications linguistiques dans les livres de patrimoine arabe

This study aims to introduce Our huge arab heritage that our ancestors left especially the obscure one, in order to learn about the innovative authorig methodology by our ancestors, and to introduce samples of complete books, as well as obscure linguists, such as the brilliant grammar, and he is the author Al-Iskafy (died 400 AH) through his book KITAB AL-MAJALIS.

This work guided the basis of definition of the morphological issues included in the book AL-MAJALIS for the author AL-ISKAFY, the rich and oscure author, a contribution to enriching our library wealth.

Among the findings that the book "Al-Majalis" included some morphological issues, which were as follows: Miniaturization,El mamnue mina al-sarf
,El-nisba and el-Tarkhim this last, which won the lion's share, as the research showed the effort and creativity of our ancestors in composition and the way they discussed controversial issues, and many morphological issues were not definitively resolved, which allows the successor to further research and enrichment.

Keywords: KITAB AL-MAJALIS. Al-Iskafy. Morphological issues.

مدخل:

اهتم علماؤنا بطلب العلم بجميع فنونه ، بدءًا من تدبر القرآن الكريم، ثم الحديث الشريف، والفقه، وعلوم اللغة من: نحو، وصرف، وبلاغة...، والتي لم يفصلوها يوما عن العلوم الدينية، وقد تفنّنوا في مناهج وسُبل التأليف مع مرور الزمن دفعا للرتابة وللتأثير والاقناع ؛ مما يدل على إبداع وتمكن وتميّز واضحين، وقصد التعريف بهذا التراث الضخم الذي خلّفه أسلافنا وللاطلاع على منهجية التأليف التي ابتكروها ،وكذا المسائل اللغوية المتضمنة فيه آثرنا التعريف بمؤّلف ثري ومغمور لنحوي ألمعي وهو الخطيب الإسكافي(ت 420هـ) من خلال مؤَلفه :"كتاب المجالس" فمن هو الخطيب الإسكافي؟ ما المقصود بكتاب "المجالس" ؟ ماهي المسائل الصرفية المتضمنة في كتاب المجالس؟

هذا ما سنعالجه في مقاربتنا البحثية هاته التي وسمناها : " **كتاب المجالس للخطيب الإسكافي (مقاربة في مسائله الصّرفية)**"، و نهدف من خلالها بالتعريف بشخصية لغوية موسوعية مغمورة :"الخطيب الإسكافي" (ت420هـ) ،وللتعّرف على إبداعيته في التأليف من خلال بعض مؤلفاته المتميزة التي تجمع بين علم التفسير والحديث الشريف والنحو والصرف والشعر والأمثال والحِكم ،مسترشدين بالمنهج الوصفي المشفوع بإجراء الاستقصاء والتحليل؛ حيث سنختار بعض المسائل الصرفية ، ثم نعرض رأي كل طرف من النحويين و حجته لدحض معارضيه، ونختم بعرض رأي الإسكافي فيها وكيفية توجيهه لها ،يرتكز هذا البحث على الخطة التالية:

1- مقدمـــة.
2- ترجمة الخطيب الإسكافي.
3- تعريف بكتاب المجالس.

4- مسائل مصرفية في كتاب المجالس.

5-خاتمـــة

2. الخطيب الإسكافي:

تضمنت مختلف كتب التراجم والسير[1] تعريفات موجزة ومتشابهة للإسكافي، فهو محمد بن عبد الله المكنى بأبي عبد الله، الملقب بالخطيب الأصبهاني، نسبة لأصبهان• موطنه الأصلي، الرازي نسبة للرَّي• وهي المدينة التي تولى فيها الخطابة ، فعُرف بالخطيب بسبب ذلك، وسُميَّ كذلك خطيب القلعة الفخرية•، ولم يرد ذكر لآبائه ولا أولاده، فلم يُعرف أصله، أهو عربي أم فارسي، كما جُهلت سنة ولادته، ونشأته، وقد قيل أن سبب ذلك هو عدم تقربه من الحكام وإيثاره العزلة، وانشغاله بعلمه وبتحصيل رزقه، بالرغم من صحبته للصّاحب بن عبّاد(ت 385هـ)• الذي اتصل به الكثير من العلماء والأدباء، وكان الإسكافي يممها ذائع الصيت، ذا شهرة، كان إسكافا• ثم أديبا: كاتبا وشاعرا ،أضف إلى كونه لغويا، عُرف بالخطيب بسبب ذلك كلّه ،والجدير بالذكر أن المصنفين الذين ترجموا للخطيب الإسكافي، والذين جاءوا من بعد ياقوت الحموي لم يضيفوا جديدا على ما ذكره ياقوت، بل إن بعضهم نقل نص ما ذكره ياقوت مع التصرف القليل، مثل: "الصفدي" في "الوافي بالوفيات" و"السيوطي" في "بغية الوعاء" والأمر كذلك في المعاجم الحديثة، مثل: "هدية العارفين" "لإسماعيل البغدادي" و"كشف الظنون" "لحاجي خليفة" (ت 1067هـ) و"معجم المؤلفين" "لعمر رضا كحالة" و"الأعلام" "لخير الدين الزركلي" (ت 1076هـ).

3. كتاب المجالس:

يتضمن كتاب المجالس خمسة وثلاثين مجلسًا ،كلّ مجلس يضُم خمسَ قضايا مقدمة على النحو التالي: مسألة في القرآن: يشرح فيها آية اختلف في تفسيرها، يعقبها بمسألة في خبر الرسول صل الله عليه وسلم: يشرح فيها الحديث الشريف مما أشكل فهمه فاختلفت تأويلاته، ثم يورد بعدها المسائل النحوية والصرفية التي أختلف فيها بين النحاة، يليه بيت شعر يشرحه ويُبيّن المقصود منه ، ثم يختم كلّ مجلسٍ بكشف مناسبة مَثَلٍ وبيان معناه، وأضاف للمجلس الحادية والثلاثين والثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين فقرة سادسة سماها: ألفاظ من ضوال الحِكم أورد فيها حِكمًا مختلفة في شكل حديث شريف أو أثر، وفي كلّ المسائل السابقة يُعرض الإسكافي مختلف الآراء التي قيلت في شرحها ويُرجح أحيانا بعضها بالحجة والبرهان، فكتاب المجالس يطال آيات القرآن، والحديث الشريف، والنحو، والشعر، والأمثال والحكم. في مضمونه ثري وأسلوب ماتع ومُشوّق فهو مؤلف موسوعي مهم .

4. مسائل صرفية في كتاب المجالس:

سنختار ثلاثة أبواب صرفية وردت في كتاب "المجالس" ، وهي: التصغير، الممنوع من الصرف، الترخيم، وسنعرض ما ورد فيها من مسائل خلافية بين النحاة مقتفين منهجية المؤلف في عرض حجة كل طرف ، ثم نختم بترجيح الإسكافي لأحد الآراء في المسألة المختلف فيها.

1.4 التصغير: وهو باب من أبواب الصرف يتم لأغراض مختلفة، وهو في الكلام على ثلاثة أمثلة :فُعَيْل ،فُعَيْعِل، فُعَيْعِيْل، وطريقته: بضَم أول اللفظة وفتح حرفها الثاني وزيادة ياء التصغير في الاسم الثلاثي على وزن(فُعَيْل)، وبضم الأول وفتح الثاني وزيادة ياء التصغير وكسر ما بعدها على وزن (فُعَيْعِل)، وإذا كان الاسم ممدودا تقلب حرف المد ياءٍ على وزن (فُعَيْعِيل)[2].

4.1.أ – تصغير المصادر على وزن "انفعال":

ومن مسائل التصغير الواردة في كتاب "المجالس" : تصغير المصادر على وزن "انفعال"[3] مثل انطلاق، وقد ذكر الإسكافي بدءاً رأي النحويين وإجماعهم في تصغيرها على وزن (فُعَيْعِيل)، فيُصغرُ المصدر "انطلاق": "نُطَيلِيق" على وزن (فُعَيْعِيل) ؛ حيث نسقط الألف لأنها مجتلبة لسكون النون بعدها وتُحرك النون فتُضمُ و تُفتحُ الطاء بعدها ويكسر ما بعد ياء التصغير وتقلب المد ياء على وزن (فُعَيْعِيل) فتصبح "نُطَيلِيق".

ثم عرض رأي أبي عثمان المازني(ت 247هـ) الذي يرى أنّ: كلمة "انطلاق" تُصغّرُ: (طُلَيّق) عل وزن "فُعَيّل،" فتحذف الألف والنون وتصبح الكلمة "طِلاق" وتُصغّرُ "طُلَيّق"، واحتجّ بأنّه لما يحذف الألف في "انطلاق" تصبح "نِطلاق" وليس في كلام العرب مثل ذلك على وزن "نِفْعَال" ،ولكن لما نحذف الألف والنون تصبح "طِلاق" وهو موجود في كلام العرب.

وقد ردّ النحويون على حجة المازني في أنه ليس شرطا في حال حذف بعض حروف الاسم في التصغير أن يبقى على مثال من أمثلة العرب هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد وافق المازني على تصغير لفظة "افتقار" :فُتَيْقِيْر" من "فِتْقَار" وليس ذلك من كلام العرب ،(فكأنه يناقض نفسه في هذا المثال).

و ردّ المازني على حجة النحويين بأنّ الألف والنون زائدتان معا في كلمة "انطلاق" فوجب سقوطهما مع، مثل ترخيم كلمتي: مروان وسكران تحذف النون والألف فنقول: يا مَرْوَ، يا سَكْرَ؛ لأن الزيادتين معا تعدان معدّ الزيادة الواحدة.

ثم ختم الإسكافي الخلاف في هاته المسألة بترجيحه رأي جمهور النحويين؛ لأنهم أجمعوا في تصغير المصادر التي تزيد على ثلاثة أحرف مثل: استضراب "استفعال" تُصغّرُ:

"تُضَيْرِيب"، فنسقط الألف والسين ونبقي على السين رغم أن السين والتاء متلازمان كثيرا في الزيادة مثل الألف والنون في الزيادة، فإذا أمكن حذف زيادة واحدة فلا يعني ذلك حذف الزيادتين معا [4].

4.1.ب- تصغير إبراهيم وإسماعيل: ومن المسائل الخلافية بين سيبويه وبقية النحويين تصغير اسمي: إبراهيم وإسماعيل، فأورد الإسكافي رأي سيبويه الذي يرى أنّ تصغير "إبراهيم ""**بُرَيْهِيْمُ**"، وتصغير "إسماعيل": **سُمَيْعِيْلُ**، بجعله الهمزة في أول الاسمين زائدة وبإسقاطها في التصغير.

ثم عرض رأي النحويين المخالف (ومنهم المبرد) الذين يروا أنّ الهمزة لا تزاد في الأسماء الرباعية، وبناءً على ذلك فإنّ تصغير "إبراهيم ""**أُبَيْرِه (و أُبَيْرِيْه)** "، وتصغير "إسماعيل": **أُسَيْمَعُ (وأُسَيْمِيْع)**

وقد وجّه الإسكافي هذا الخلاف بتأييده رأي سيبويه، واستدل على ذلك أنّ الميم في "إبراهيم" زائدة لأنها تزاد في أواخر الأسماء ،مثل "زُرقم في الأزرق، فإن كانت الميم زائدة لم تكن كلمتي "إبراهيم و"إسماعيل رباعية؛ لأن من العرب من يبدل اليم بالنون، فيقول في "إسماعيل": "إسماعين"و يجري مجرى اللام، ومثله: أُصَيْلالُ وأُصَيْلانُ، فتبدل اللام نونا؛ لأن "اسماعيل" اسم أعجمي، والنون في آخره على لغة العجم، والميم واللام على لغة العرب، فكما أن اللام هنا زائدة أصلها النون كذلك في هذا الاسم، لذلك رأى سيبويه في تصغيره اسقاط حرف واحد من الكلمة (الهمزة في أوله) والألف بعد السين في "إسماعيل"، وإذا صُغّر على مذهب النحويين بحذف زيادة واحدة منها من حذف باقيتها ولا يجوز تعديها إلى حذف زيادة أخرى يسقط بسقوطها حرف آخر؛ (لأنهم حذفوا في تصغير "إبراهيم " حرف الألف بعد الراء والميم في آخره، وحذفوا في "إسماعيل" الألف بعد الميم واللام في آخره، فجعلوهما حرفي زيادة)[5]، ما جعل الإسكافي يرجّح حجة

سيبويه ويعتبرها صحيحة؛ (لأنّ سيبويه يرى بأن "إبراهيم" و"إسماعيل" من الأسماء الأعجمية قدرت فيها العرب ما تقدر في كلامها؛ ولأنه لا توجد أسماء عربية في أولها همزة بعدها أربعة أحرف أصلية، إلا في مصادر الأفعال الرباعية بزوائد مثل: احرنجام واقشعرار، فلما جاءت أسماء كثيرة من أسماء الأنبياء في أولها ألف مكسورة وبعدها أربعة أحرف أصلية،أو ثلاثة أصول وزوائد شبهوها بألف الوصل وأجروا حكمها على الزيادة)[6].

و استدل الإسكافي بأن جعل الميم واللام في "إبراهيم" و"إسماعيل" زائدتين؛ لأنهما من الأسماء الأعجمية التي تبدل بحروف أخرى في لغة العرب، وبذلك تخرج الكلمتين من أنهما من الأسماء الرباعية وبتصغيرها تحذف الألف في أولها فقط، وبناءً على ذلك وعلى مذهب الجمهور فلا يجوز بحذفهم حرف زيادة الميم واللام في أواخر الكلمتين يسقط حذف حرف زيادة أخرى، (لأنهم حذفوا ألف المد بعد الراء في إبرا هيم وحذفوا الميم آخره، وحذفوا ألف المد كذلك بعد الميم في "إسماعيل" واللام في آخره).

4.1.ج- تصغير كلمة "قبائل" إذا سُميّ بها:

من المسائل الخلافية بين النحاة والمتضمنة في كتاب المجالس: تصغير لفظة "قبائل" إذا سُميّ بها، فالخليل (ت170هـ) يرى أنّ تصغير كلمة "قبائل": قُبَيْئِل" على خلاف ويونس- وهو يونس بن حبيب (ت182هـ) الذي يُصغّرها: قُبَيِّل"، وحجة الخليل أنّ حذف الألف أولى من حذف الهمزة؛ لأنها ضعيفة ، والهمزة قوية وحذفها هو حذف شيئين: الحرف والحركة، وحذف الألف إسقاط لشيء واحد، فنكتفي في التصغير بحذف حرف واحدة عوض حذف حرفين.

أمّا يونس الذي أسقط الهمزة وأثبت الألف وأبدلها ياءً ، فقد احتجّ بأنّ الألف مزيدة للجمع ومراعاتها أولى في البناء، أمّا الهمزة فهي بدل من ياء فعيلة (قبيلة)، وهذه الياء زائدة في المفرد، والتصغير في كلمة "قبائل" لم يدخل على المفرد بل على الجمع الذي كان بالألف والياء (الياء التي أبدلت همزة في الجمع)، ووضع يونس القاعدة التي استند عليها في حجته، فقال: « أن يستبقى ما هو في البناء الذي دخله التصغير أولى من أن يستبقى ما لم يثبت أصله في البناء الذي صادفه التصغير ».

وردّ الخليل على يونس ردّا مقنعا ومنطقيا أكثر جعل الخطيب الإسكافي يرجّحه ولا يعلق عليه كما فعل مع سابقه: وهو أنّ حرفي الألف والياء في كلمة "قبائل" خرجتا عن الافادة بالجمع والمفرد التي جعلت لهما في الأصل؛ لأنّه سُمّي بكلمة "قبائل"، فقبائل اسم رجل، فلم تفد معنى الجمع الذي تفيده عادة إذا أريد بها جمع كلمة "قبيلة"، وإذا استوت الزيادتان بهذا الحال كانت الألف أولى بالحذف من الهمزة [7].

إضافة إلى ذلك يرى سيبويه أننا إذا حقّرنا رجلا اسمه "قبائل" فعلى قول الخليل حذف الألف منه أحسن من حذف الهمزة، فيقال: "قُبَيْئِل"، وإن عرَّضتَ قلتَ:"قَبَيْئِيْل"، وقد اختار حذف الألف؛ لأنها ساكنة في موضع تكثر فيه الزوائد مثل: بَرائِلُ• وما أشبه ذلك[8].

4.1.د- تصغير كلمة "إمام" وبناء صيغة "أَفْعَلُ" منه:

اختلف المازني والأخفش في تصغير كلمة "**إمام**":

فذكر المازني أنّ تصغير كلمة "إمام": "**أُيَيِّمَة**"، مِن أمَّ فلان، يَؤُمُّ ، فُلان أوَمَ منه، هذا أيِّمُ من فلان بالياء؛ لأنّ صيغة "أفعَل" من كلمة "إمام" هي: "أَأْمَمُ"، ولا يمكن قلب الألف الساكنة الثانية واواً عند التحريك – مثل ما نفعل في حالة الادغام من نقل

حركة الميم المفتوحة للألف فتصبح :"أَوَمّ"-، لأنّ الهمزة الساكنة في "أَأْمَمُ" ليس أصلها ألفًا لنقلبها واوًا؛ لذلك فإنها تقلب ياءً مثلما تقلب الهمزة في"أئِمة" إلى "أَيِّمَة".

واعترض الأخفش وذكر أنّ تصغير كلمة "إمام" هي: :أُوَيِّمَة، واحتج بأن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة تُقلبُ الثانية حرف مد ولين، مثلما قُلِبَت في آدم ، كما قيل في جمع "آدم" :أوَادِمُ وفي تصغيرها: "أُوَيْدِمُ.

رجّح الإسكافي رأي الأخفش، وذكر أنّ كلمة إمام" من: "أَوَمَّ" أصلها: "أَءْمَمُ"؛ ولأنّ الهمزة الثانية ساكنة لم يلفظ معها إلا ألفا إذا كانت الهمزة قبلها مفتوحة، والتقدير: هذا أَءْمَمُ من فلان -وإذا قُصِد الإدغام تنقل حركة الميم إلى الهمزة الساكنة قبلها ومثالها: كلمة "أَجَلٌ" و "أَعَمٌ" أصلها: أَجْلَلُ" و "أَعْعَمُ" (ثم في نقل الفتحة في حرف اللام في "أَجْلَلُ" إلى حرف الجيم قبلها وأدغمت اللاّمين)-، فلما اضطروا لتحريك الألف الأولى في أءْمَمُ(للتصغير أو الجمع) صار حكم الألف الثانية (أَأَمُ)" حكم الهمزات المقلوبة عن الهمزات الساكنة مثل كلمة "آدم" وإذا وجب تحريكها حُرّكت واوا، فصارت: أوِيّمة مثل في كلمة " آدم" في الجمع والتصغير تصبح: أوَادِمُ و "أُوَيْدِمُ".

وردّ عن المازني الذي قلب الهمزة في "أئِمة" إلى "أَيِّمَة وبنى عليها حكمه، بأنّ الياء فيها حاصلة من إشباع الكسرة في همزة "أئِمة" فقط، فإذا صُغِّرت عادت لصلها ألفا مثل كلمتي: "مِيزان وميعاد، وإذا صُغِّرتا وجُمعتا صارتا: مَوازين، مُوَيزِين" ، مواعيد، مُوَيعِيد؛ فحُذفت الياء وقُلبت واواً لزوال العلة التي أوجبت ذلك (إشباع الكسرة)، فيقال: "أُوَيِّـــمَة" كما يقال: "أُوَيْخِرُ" في تصغير "آخر" و"أُوَيْدِمُ" في تصغير"آدم"[9].

2.4 الممنوع من الصرف:

الصرف هو التنوين اللاحق اسما مُعربا للدلالة على بقاء أصالته ،فالاسم المُنصرف هو المُعرب السالم من العلل الجاعلية كالفعل في الفرعية والثقل ،وغير المنصرف بخلافه ،ومنهم من يقول المُنصرف ما دخله التنوين واستوفى حركات الإعراب لعدم شبه الفعل، وغير المنصرف هو الذي اختزل منه التنوين وجُرّ بالفتحة بدل الكسرة لشبه الفعل[10]

من المسائل الصرفية المتضمنة في كتاب "المجالس" الممنوع من الصرف، من ذلك:

4.2.أ- صرف كلمة "أحمر" إذا سُميَّ بها:

اختلف النحويون مع الأخفش؛ (وهو أبو الحسن الأخفش ت 830هـ) في صرف كلمة "أحمر" إذا سُمي بها حال النكرة، فأكّد النحويون على أنه لا ينصرف في المعرفة والنكرة، بينما يرى الأخفش إلى أنه ينصرف في النكرة.

واحتج الجمهور أن كلمة "أحمر" وضعت في الأصل للوصف وهو نكرة، وإذا سُميَّ به وعُرِّف ثم نُكِّر بعده فقد عاد بالتنكير إلى حاله الأولى؛ لأن وصفه في الأصل للتنكير الذي يكون مضافا للوصفية.

واحتج الأخفش بأن كلمة "أحمرَ" إذا كان وصفًا ففيه سببان: الوصف وبناء الفعل (أفعلَ)، وإذا سمّيتَ به وكان معرفة اجتمع فيه سببان: التعريف ووزن الفعل، وإذا نُكِّر لم يبق فيه إلا سبب واحد (وزن الفعل) فلا يمنع من الصرف.

وردّ النحويون على لسان أبي عثمان المازني (ت 247هـ) الذي ناظر الأخفش بقوله:" فهلا منعته الصرف وقد حصل وصفا على وزن الفعل فاجتمع فيه السببان (يعني كلمة أحمر إذا سمي بها في حال النكرة تمنع من الصرف بسببين وهما: وزن الفعل والوصف)، فردّ عليه الأخفش بالتمثيل بكلمة "أربع" التي وضع في الأصل

اسما لعدد فلم لم يعتد في هذا المكان وصفا (أي لم يعتد على أنه صفة)؟ فردّ المازني فهلا راعيت فيه؛ – أي كلمة أحمر– أصله ولم تعتد بما نقل إليه عن الأصل كما لم تعتد بذلك في أربع.

فحجة المازني والجمهور بأن كلمة أحمر إذا سُميّ بها وكانت نكرة فإنها تمنع من الصرف لسببين: بناء الفعل والصفة المتضمنة في دلالة الاسم في الأصل. وهذه الدلالة التي رفضها المازني وجعله مُصرَّفا .

رجّح الإسكافي رأي الأخفش، واستدل بنفس أمثلة المناظرة السابقة، فذكر أنّ كلمة "أربعا " تدل على معنى العدد في الأصل والوصف حاصل فيها ضمنيا، ومثاله: مررتُ بنسوة بالغة أربع (تضمنت كلمة أربع هنا معنى العدد والصفة)، ولا ينطبق ذلك على كلمة "أحمر" حال التسمية بها؛ لأنه يجوز أن يسمى صاحب اللون الأسود أحمر وكذلك الأبيض...، فتصبح كلمة "أحمر" هنا لا تفيد معنى ما وضعت له من صفة الحمرة في الأصل كما أفادت كلمة أربع، وبذلك تصرَّف لانتفاء سبب الوصف وفقا لما ذكره الأخفش[11].

4.2.ب– صرف جوارٍ ، ومجارٍ وغواش•:

الكلمات: **جوارٍ ،ومجارٍ وغواش** من صيغ منتهى الجموع التي ثالثها ألف بعده حرفان ، وحكمها المنع من الصرف ،فكيف نُوِّنَت؟

عرض الإسكافي حجة النحويين القدامى لتوجيه هذا الإشكال والتدليل على سبب الصرف هو جعل الياء من مفرد (جوارٍ): جواري ونحوها من منتهى الجموع التي وقع بعد ألفها حرفان آخرها معتل، وإنّما حذفت الياء لاجتماع وجوه من الثقل أحدها: الجمع، والثاني التناهي فيه (منتهى الجمع) والثالث أنّها مشتقة من مفرد واحد؛ ولأنّ

المعتل مستثقل وكان في آخر الكلمة؛ ولأنّ ما قبله كسرة لازمة، فلما حذفت الياء صار الجمع بعد ألفه حرفا واحدا لذلك انصرف.

وعلّق الإسكافي على هذا التوجيه بأنّه مقنع إذا استثنينا منه جمع كلمة "أمنية": أماني، وأوقية: أواقِي.

ثم عرض رأي أبي إسحاق الزجاج الذي وجّه هذا الإشكال فجعل التنوين في هذا الموضع ليس علامة للصرف، بل البدل من الخلل الذي دخل على الحرف بحذف حركتين منه: الضم والكسر.

ودحض الإسكافي رأي الزجاج بقوله أن سقوط الحركات من الحروف المعتلة لا يقتضي بدلا منها، ولو كان كذلك لوجب في مثل: يدعو، ويغزو، وفي قاضٍ ...فلما لم تعوّض من الحركات في شيء من هذه المواضع لم تحتج هذه الحركة أيضا للتعويض.

ووجّه الإسكافي هذا الإشكال بالتفريق بين ياء الإشباع بعد الكسرة والياء التي بعد ألف الجمع في "جوارٍ التي مفردها جواري، ومجارٍ التي مفردها: مجاري"، فذكر أنّ الياء في جوارٍ ومجارٍ لما كانت بعد الكسرة القوية اللازمة بعد ألف الجمع أشبهت الياء التي تكون إشباعا للكسرة كمثل "مساجيد"، ولا اعتداد لهاته الياء فكأنها الكسرة وحدها؛ لذلك صار هناك حرف واحد فقط بعد "جوارٍ" (الراء) ولهذا السبب صُرفت.

فإن قيل لما لا ينطبق ذلك على كلمة "صحارى" فالمد فيها مثل "مجاري"، فإنّ الألف لا تزاد إشباعا للفتحة في كلمة "صحارى"؛ لأن الفتحة بعد ألف الجمع إنما هي مكان الكسرة وليس هذا المكان من أماكنها فلا تقوى إشباعا[12].

3.4 الترخيم:

وهو حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفا، ولا يكون إلا في النداء، ولا يُرخّم المضاف إليه والصفة والاسم المنون، والمستغاث به إذا كان مجرورا؛ لأنه بمنزلة المضاف إليه، والمندوب لا يُرخّم والمثنى؛ لأنه كالتنوين[13] ، وقد تضمن كتاب "المجالس" عدة مسائل تناولت الترخيم، منها:

4.3.أ- ترخيم طيلسان• وحُبلَوي•:

و من المسائل الخلافية بين النحويين: ترخيم طيلِسان (بكسر اللام)، وحُبْلَويّ على مذهب من يجعلها مثل: يا حارُ، (أصلها حارث).

فذكر المبرد أنّ ترخيم **يا طَيلِسُ** وجعلها مثل: يا حارُ (أصلها يا حارث)، لا يجوز؛ لأننا بحذف الحرفين الألف والنون منه شبهناه بـ: يا زيدُ، فيكون على وزن: "يا فَيْعِلُ"، وهذا الوزن لا يوجد في الاسم الصحيح بهذا الاسقاط، بل يوجد في الاسم المعتل كـ: هَيّن وميّت؛ لأن وزن الاسم الصحيح: "فَيْعَل" مثل: حَيْدَ، وبترخيمهم كلمة طيلِسان بـ: "يا طَيلِسُ" غير جائز من جهتين: كونهم أجروه مجرى الاسم غير المرخّم (جعلوه مثل يا زيد)، وجعلهم صيغة "فَيْعِل" اسما صحيحا بحذفهم الحرفين منه (الألف والنون).

أمّا ترخيم كلمة "حُبْلوِيٌّ" ففي ترخيمها تحذف يائَيْ النسب وتصبح: "**يا حُبْلَوُ**، وتقلب الواو المتحركة ألفا للانفتاح ما قبلها، فتصبح: "**حُبْلى**"(فُعْلَى)، ولا يجوز ذلك عند العرب؛ لأنها على صيغة التأنيث، والألف في التأنيث لا تكون منقلبة، وقد حدث هنا تناقض من جهة جمع الألف لحالتين: أولاهما أن تكون منقلبة عن الواو، وثانيهما أن تكون ألف تأنيث وهي ألف غير منقلبة في الأصل، لذلك لا يجوز ترخيمه، إلا إذا استثنينا ذلك على لغة من يقول في مفرد: البُهمَى: بُهْماة، وهي لغة بعض العرب لا يجعلون الألف فيها للتأنيث لدخول هاء التأنيث عليها في قولهم: بُهْماة.

وجوّز المتأخرون من النحويين ذلك، وحجتهم أنّه ليس لازما بقاء الاسم بعد الترخيم موافقا لأبنية العرب، مثل: "**يا حَارُ**" على وزن "فَاعُ" ولا يوجد مثل هذا الوزن عند العرب، فيجوز ترخيم كلمة "طيلِسان": "طَيْلِسُ" مضموم الآخر وحذف آخره مثل: يا حارُ ويا مُنْذُ (أصلهما حارث ومنذر) على وزن "مُفْعُ"، فالمعتبر أن يكون أصل الاسم موافقا على أبنية العرب وليس ما أصابه نقصان.

أمّا ترخيم كلمة "حُبلوِي" إلى "حُبْلَوُ" وقلبِها إلى "حُبْلَى" لتحرك الواو وفتح ما قبلها، فرأوا أن احتمال أن يكون ذلك على لغة " بُهْماة" مرفوض، وأنّ ألف "حُبْلَى" ليس المقصود منها تغيير صيغة الاسم لغير حقيقتها بل مجرد إقلاب للواو فرضته الضرورة، فهو مجرد إحداث حرف بدل حرف آخر.

ورجّح الإسكافي رأي المبرد وردّ على النحويين بأنّ قولهم: "**يا طَيلِسُ**" بناء لا نظير له عند العرب وحذف آخره قُصِد به إلحاقه بأبنيتهم وهذا تناقض وليس كذلك في: "يا حارُ"؛ لأن وزنه لم يخرج عن أشباه أبنية العرب تساويه لفظا؛ فقولنا: يا حارُ مثل قولنا: يا مالُ ويا نارُ، وإن كان تقدير الألفين مختلف (ألف حار زائدة، وألف مال أصلية) فوزن الحركات والحروف متساوي، و ليس كذلك "فَيْعَلُ" فلا أصل لها يردُّ له هذا الاسم.

أمّا "حُبْلى" فإنّه إذا رُخّم نُوِي بالألف الواو التي قلبت لها، والواو ليست من علامات التأنيث، فكأن الألف جمع فيها متضادان أنها للتأنيث وليست له. كما أنّ تسمية رجل بحُبْلى"(مثلما احتج النحويون سابقا)؛ لأن الألف وإن كانت واقعة عل اسم مذكر غير خارجة عل أن تكون نفسها للتأنيث،كما لم تخرج الهاء في: طلحة وحمزة أن تكون للتأنيث وإن كانت لمذكرين.[14] .

4.3.ب- ترخيم المنادى المضاف:

اختلف النُحاة في ترخيم المنادى المضاف، فجوّزه الكوفيون ومنعه البصريون، واحتجّ الكوفيون (ومنهم الفرّاء والكسائي) واستدلا ببيتين شعريين وهما، قول الشاعر:

أبَا عُرْوَ لا تبْعَدْ وكُلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدعُوهُ داعِي مَوتِهِ فَيُجِيبُ

الشاهد: أبا عُرْوَ والأصل: أبا عُرْوة

وقول زهير بن أبي سلمى :

خُذُوا حظّكُم يا آلَ عِكْرِمَ واذكرُوا أواصِرَنا والرّحمُ بالغيبِ يُذكَرُ

الشاهد: آل عِكرِمَ والأصل: آل عِكرِمة.

ورأوا أنّ المضاف إليه جزء من المضاف ويُكوّنان اسما واحدا، فكأنهما بمنزلة الشيء الواحد، فجاز ترخيمه كالمفرد، واستدلوا بجواز حذف الياء من المضاف إليه في قولنا: يا عَمِّ، و يا ابن أمّ، وفي يا غُلامِ، ولولا أنّ المضاف منادى لما جاز حذف الياء؛ لأنه لا يجوز في قولنا: هذا ابن أمِّ، فيلحق بالمضاف إليه ما حقه أن يكون في المضاف، واستدلوا كذلك بقولنا: هذا حبُّ رُمّاني، وحبُّ رُمّانك فيقصد إضافة الحب للنفس وللمخاطب وتلحق علامة الإضافة الاسم الثاني، وكذلك يطبق الأمر في الترخيم في المنادى المضاف إذا امتنع في الاسم الأول أحلّ في الثاني .

واحتج البصريون بقولهم إنّ الترخيم خاص بالمنادى ولا يصحُّ قولنا: هذا حَارِ (في هذا حارثُ)، فالمضاف إليه غير منادى ولا يصّحُ ترخيمه، وردّوا عل استدلال الكوفيين بالبيتين الشعريين وأمثالهما بأنهما محمولان على الضرورة الشعرية فقط.

وردّوا على استدلال الكوفيين بجواز قولنا: يا غُلامِ، بأنهم لا يجوز في قولنا بالمقابل: يا غُلامَ غُلامي؛ لأنّ غلامي غير منادى، وإنّما المنادى هو غلامه.

وفي حذف الياء في قولنا: ابن أُمَّ، يا ابنَ عَمَّ فجعلوا ذلك عائدا لتلازم الكلمتين في الكلام وفي بعض اللغات فجُعلا كالاسم الواحد وبُنيّا عل الفتح: يا ابنَ أُمَّ،

يا ابنَ عَمَّ، فسائر الأسماء التي يضاف إليها المنادى لا يجري عليها الحذف والتغيير مثل المنادى.

وفي قول الكوفيين: حبّ رُماني، فالاسمين هنا قُصدا بهما جنس واحد وهو غير مُطّرد في باقي الأسماء، فلا يجوز قولنا: هذه دار غلامي ونحن نريد إضافتها لنفسنا؛ وذلك راجع للالتباس في الملكية هل هي لي أو لغلامي.

ولم يُعلق الإسكافي في هذه الرأيين ولم يضيف؛ بل اكتفى بعرض الرأيين فقط[15].

4.3.ج- الترخيم في غير المنادى للضرورة الشعرية:

اختلف سيبويه و المبرد في جواز الترخيم في غير النداء للضرورة الشعرية قولنا: يا حارِ، ويا حارُ، فجوّز سيبويه الوجهين[16]، وأجاز المبرد: يا حارُ، ومنع: يا حارِ.

واستدل سيبويه بأن إلحاق الترخيم بهما وحذف آخرهما واحد وإن اختلفت حركة آخرهما ؛ وأرجع ذلك للضرورة التي تجعل الشاعر يجري ما ليس بمنادى مجرى المنادى، فكما جاز في المنادى الوجهان، فكذلك يجب فيهما.

وذكر أبو العباس المبرد أن العرب فرّقت بين الترخيمين، فجعلت أحدهما في تقدير ما نُطق معه بالمحذوف وهو ما جاز بالكسر، وجعلت الآخر بمنزلة اسم يستعمل فيغير النداء منقوص الآخر فأجروه مجرى قولهم: يا زيدُ، فقالوا : يا حارُ، وزيد في غير النداء على ما هو عليه في النداء؛ فوجب لمن رخّم في ضرورة الشعر ما ليس بمنادى أن يُجريه على حكم الترخيم الذي قُدِّر أن يستوي حاله في النداء وغير النداء وذلك في المبني على الضم.

واحتج سيبويه بأنّ العرب أجرت الوجهين وذلك كمثل قول الشاعر:

أبو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنا وطَلَقٌ وعمّارُ وآونة أُثالاَ

الشاهد قوله: "أُثالا" والأصل "أُثاله" فحذفت الهاء من آخره وترك ما قبلها مفتوحا على مذهب: يا حارِ

وردّ المبرد هذه الرواية وحمّل "أُثالاَ" رأيًا آخر، فقال إنّ "أُثالا" منصوب معطوف على "نا" في قوله: يؤرقنا، واللفظ يمنع من لك، إلا أنّ "أُثالا" يخرج عن جملة المؤرقين الهالكين، ويصير في جملة الباقين الذين يحزنون لهلاك الماضين.

وعلّق الإسكافي بأنّ هذا البيت هو الذي أوّله المبرد على غير تأويل سيبويه، وجميع الأبيات الأخرى التي استدل بها سيبويه في الكتاب فإنّ المبرد منها ما غير روايته، ومنها ما شبهه بالمناد مثل قول الشاعر:

خُذُوا حظّكُم يا آلَ عِكْرِمَ واذكرُوا أواصِرَنا والرّحمُ بالغيبِ يُذكَرُ

فأوّله المبرد كما يلي:

أحدهما: جعل "عِكْرِمَ" اسم قبيلة، فلا يجعل الهاء أصلا في الكلمة (هاء كلمة عكرمه)، ويمنعها من الصرف لعلة التأنيث والتعريف.

ثانيهما: يجب القول بأنّ من تمام المناد ساغ فيه ما ساغ في المنادى، وليس كذلك سائر الأسماء التي ليست منادى وضمنه.

4.3.د- ترخيم الأسماء الثلاثية متحركة العين

اختلف النحاة في ترخيم الأسماء الثلاثية المتحركة العين مثل: عُمَرَ، وزُفَرَ، فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون.

واحتج البصريون بأنّ القصد من الترخيم التخفيف بحذف آخر المنادى وردّه لأقل أصوله، وفي الأسماء الثلاثية المتمكنة لا يمكن ذلك؛ لأنه ليس دونها بناء تُردُّ إليه؛ فلا حاجة إذا لتخفيفها، فعلى لغة من لا ينتظر الذي يجعل ما يبقى من اسم عند الترخيم بمنزلة ما لم يحذف منه فيضُموا آخره كما تضم الدال في قولنا: يا زيدُ (بناءً عل هذه اللغة في ترخيم كلمة "عمر" تصبح: يا عُمُ ، وهذا لا يجوز).

استند الكوفيون عل ما عُرف عند العرب من استعمالها الأسماء الثلاثية محذوفة اللام مثل: غدٍ، دمٍ، يدٍ، وبنوا عليها الحال في الترخيم، وقالوا بأنّ الترخيم عارض في النداء والحرف المحذوف فيها مثل المحذوف في هاته الأسماء، فإذا جاز أن تعود الأسماء إلى حرفين في اللفظ (مثل يدٍ) ولم يبال بذلك مع ثبوته في التقدير، فكذلك جاز سقوطه في الترخيم.

وعلّق الإسكافي بأنه يمكن للبصريين الردُّ على حجة الكوفيين بأن ذلك الحذف عارض في أسماء معدودة لعلل أوجبت حذف لاماتها، وليس كذلك في الترخيم؛ لأنه يوجب اطراد الحذف في بابه، فيؤدي لشمول الخلل في كل الأسماء الثلاثية المتحركة العين[17].

وأضاف الإسكافي بأنّ الكوفيون يمكنهم الردّ على البصريين بأنهم كما جوّزا حذف هاء التأنيث في ترخيم الثلاثي مثل: ثُبَة، وظُبَة، إذا سُميّ بها فنقول: يا ظُبُ، يا ثُبُ في لغة من لا ينتظر (مثل :يا حارُ)؛ فيحصل هنا ترخيم ما منعه البصريون بقولهم: إنّ الهاء ليست من بُنية الكلمة واللام قد حُذفت قبل الترخيم فهو بمثابة تسمية رجل ب: يدٍ أو غدٍ، فتناديه على ما هو عليه في غير النداء، وليس الترخيم هو الذي ردّ الاسم لحرفين[18].

5.خاتمـــــة:

أظهر البحث مدى تمكن الإسكافي من المادة العلمية، فهو–رحمه الله عالم موسوعي وصاحب مصنفات في فنون وعلوم لغوية مختلفة من: نحو، معجم، أدب، خطابة، تفسير...الخ، وهذا التمكن أضفى على كتابه "المجالس" سمة البحث العلمي من خلال العمق في التحليل والدقة في الاستنباط والحكم والاقناع ؛ حيث كان يعرض رأي كلّ طرف في المسألة ، ثم يُعلق ويعطي رأيه في الأخير بسلاسة وتدرج وموضوعية ،كما يمكن القول بأنّ الإسكافي ابتكر طريقة إبداعية في التأليف ،فألّف كتابا يضمُ

توجيه مسائل خلافية في علم التفسير وعلم الحديث الشريف وعلم اللغة ولا يُقبل على مثل هذه المسائل إلا من تبحرّ في العلم وتمكن من فهمها؛ وتمثلت مباحث علم اللغة في المسائل النحوية والصرفية وشرح أبيات شعرية وختمها الإسكافي بشرح معنى مثل أو حكمة واستخراج المقصود منهما، وقد تناولنا أهم المسائل الصرفية المتضمنة في كتاب "المجالس"، باعتبارها محاور صرفية في: التصغير، والممنوع من الصرف، والابدال، والنسبة ،والنداء الذي كان الأكثر حظا من خلال: الترخيم، والاستغاثة، والندبة.

وقد عرضنا في هاته الدراسة بعض المسائل الصرفية الخلافية، ورأينا كيف تم عرضها والتعليق عليها، وعليه يمكن إدراج كتاب "المجالس " ضمن المؤلفات الموسوعية ،كما أن المسائل اللغوية المبثوثة فيه لا يُستغنى عنها، فهل آن الوقت للاطلاع على هذا المنجم الثري والمُشوّق؟

والحاصل أنّنا قدمنا للقارئ صفحة عن جهد أسلافنا وطريقة مناقشتهم المسائل؛ حيث: سعة الصّدر، والموضوعية، والعمق، والدّقة، ثم أنّنا عرفنا من خلال هذه الصّفحة أنّ اختلاف العلماء رحمة، فالمسألة الواحدة قيل فيها، وقيل فيها، أخذا وردا، عمقا وحليلا وقوة الدليل والحجة هما الفيصل.

على أن البحث يبيح لنا القول أنّ كثيرا من المسائل التي طرقها السلف لم يفصل فيها بالقطع، مما يتيح للخلف من الباحثين، أساتذة كانوا أم طلبة مزيدا من البحث والتبيّن والإثراء ؛ ومن الآفاق التي يفتحها البحث: المسائل النحوية في كتاب المجالس للإسكافي ، دلالة الأمثال والحِكم في كتاب المجالس للإسكافي ، دلالة الشواهد شعرية في كتاب المجالس للإسكافي ،التفسير اللغوي للآيات في كتاب المجالس للإسكافي .

6.المراجع:

[1]. ينظر: ياقوت الحموي ، معجم الأدباء إرشاد الأريب الى معرفة الأديب، تح إحسان عباس، دار الغرب الاسلامي ، لبنان، 1993، ط1، ج6 ص:2549 ، وجلال الدين السيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تح محمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى البابي وشركاه، مصر، 1964، ط4، ج1، ص:149، 150، وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العرب، بيروت، (د ت)، (د ط)ج10، ص:211 ،و عادل نويهض ،معجم المفسرين ،مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، 1988، ط1، ج2، ص:558، وخير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين ، بيروت ، 2002 ، ط15، ج6، ص:227.

• **أصبَهان:** منهم من يفتح الهمزة وهم الأكثر وكسرها آخرون ، وهي مدينة عظيمة مشهورة من أعلام المدن وأعيانها، وأصفهان من أكبر مدن إيران، تقع في الجزء الأوسط الغربي من إيران ، تعرف أيضا باسم أصبهان، يرجع تاريخها للعصور القديمة ولا يعرف الكثير عن تاريخها قبل الفتح الاسلامي لبلاد فارس ، وأصبهان: اسم للإقليم بأسره، وكانت مدينتها أولا جيًا ثم صارت اليهودية، وهي من نواحي الجبل في آخر الإقليم الرابع ، ينظر: ياقوت الحموي ،معجم البلدان ،دار صادر، بيروت ،(د ت) ،(د ط) ،ج1، ص:206 ، والموسوعة العالمية، مؤسس أعمال الموسوعة، السعودية ، 1999 ، ط2 ، ج 1، ص:249(بتصرف).

• **الرّي:** مدينة تاريخية تقع في إيران بالقرب من طهران ، يذكر أن زرادشت قد خرج منها، وقد استولى عليها الفرس، ثم الاسكندر، ثم السلوقيون، فُتحت الرّي في عهد الخليفة عمر بن الخطاب تحت قيادة نعيم بن مقرن، ينظر: ياقوت الحموي ،معجم البلدان، مصدر سابق، ج6، ص:238، والموسوعة العالمية، مصدر سابق، ج11، ص:433.

• **القلعة الفخرية** : ورد ذكرها في مقدمة كتاب "الدرة" : «...أملاها أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب رحمه الله في القلعة الفخرية... »، ينظر: الإسكافي ، درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز، اعتنى به خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2012 ، ص:5، ويظن محقق كتاب الدرة أنها فخراباذ التي ذكرها الحموي في كتابه ، ينظر : مصطفى آيدين، درة التنزيل وغرة التأويل للخطيب الإسكافي دراسة وتحقيق، أطروحة دكتوراه، إشراف عبد الستار فتح الله سعيد، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم =

=

الكتاب والسنة، السعودية، 2001. ص:29، 30، **وفَخْرَاباذْ:** كان فخر الدولة بن ركن الدولة بن بويه الديلمي قد استأنف عمارة قلعة الري القديمة، وأحكم بناءها، وعظّم قصورها وخزائنها، وصّنها وشحنها بالأسلحة والذخائر، وسماها فخراباذ، وهي مشرفة على البساتين والمياه الجارية، أنزه شيء يكون، وأظنها قلعة طبرك، والله أعلم، وفخراباذ أيضا ن قرى نيسابور، ينظر: ياقوت الحموي ، معجم البلدان، مصدر سابق، ج4، ص:238.

•**الصاحب بن عباد:** هو إسماعيل بن عّباد بن العباس بن عباد، الوزير الملقب بالصاحب، أبو القاسم من أهل الطالقان: وهي ولاية بين قزوين وأبهر والصاحب مع شهرته بالعلوم وأخذه من كل فن منها بالنصيب الوافر، وما أوتيه من الفصاحة وحسن السياسة، ولد سنة (326هـ)، ووزر لمؤيد الدولة أبي منصور بويه بن ركن الدولة، وأخيه فخر الدولة ثماني عشرة سنة، مات سنة(385هـ) ، ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، مصدر سابق، ج2، ص:385.

•**الإسكاف:** الصانع أيا كان وخَص بعضهم النجار، والإسكاف عند العرب كل صانع غير من يعمل الخفاف، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص:157(مادة سكف).

[2]. ينظر: أبو سعيد السيرافي و الحسن بن عبد الله ن المرزبان ، شرح كتاب سيبويه ،دار الكتب العلمية ،بيروت ،2008،ط1،ج4، ص: 165.

[3]. ينظر: الإسكافي ،المجالس ،ص: 81.

[4]. نفسه: ص: 82،83.

[5]. نفسه: ص: 92،93.

[6] . ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه ، ج4،ص:190.

[7] . ينظر: الإسكافي ،المجالس ، ص:96.

• **برائل:** بَرلَ ،بَرأَلَ : هو ما استدار من ريش الطائر حول عنقه ،والجمع برائل، ينظر: الخليل بن أحمد ،كتاب العين، تح عبد الحميد الهنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت،2003،ط1،ج1، ص:124،125 (مادة بَرلَ ،بَرأَلَ).

[8]. ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه ،ج4، ص:184.

[9]. ينظر: الإسكافي ،المجالس ، ص:104،105.

=

=

[10]. ينظر: مُحب الدين ناظر الجيش ،شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ،تحقيق علي محمد فاخر وآخرون ،دار السلام ،مصر ،2007 ،ط1 ،ج8 ،ص:3962،3961.

[11] . الإسكافي ،المجالس ،: ص:142،141.

• **غواش:** جمع غاشية : السيف والرَّحل غطاؤه ،ينظر: الخليل بن أحمد ،كتاب العين،ج3،ص:281(مادة غشى).

[12]. ينظر: الإسكافي ،المجالس ، ص:62،61.

[13] . ينظر: سيبويه ،الكتاب ، تح عبد السلام هارون ،مكتبة الخانجي ،القاهرة ،1988،ط3، ج2، ص: 241،239.

• **الطَّيْلَسُ والطَّيْلَسَانُ:** ضرب من الأكسية ،قال ابن الجنيّ جاء مع الألف والنون فَيْعَل" في الصحيح وأنكر الأصمعي كسرة اللام ،وجمع الطَيلَس و الطَيلِسان والطَّيلُسان: طَيالِس وطَيالسة ،دخلت فيه الهاء في الجمع لأنه فارسي معرّب ،وفي التهذيب :الّطيْلَسان تفتح اللام فيه وتكسر ،وذكر أنه لم يسمع "فَيْعِلان" بكسر العين ،وإنّما يكون مضموما كالخيزُران ،ولو رخّمته لم يجز لأنه ليس في كلامنا "فَيْعِل" بكسر العين إلا معتلا مثل: سَيِّد ومَيِّت ،ينظر: ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت، ج6، ص:125(مادة طَلَس).

• **بنو الحُبْلى:** البطن ، النسب إليه حُبْلِيّ على القياس و "حُبَللي" على غيره ، وفلان حُبَلِي منسوب إلى حيٍّ من اليمن ، قال أبو حاتم: ينسبُ من بني الحُبَلّي وهم رهط عبد الله بن أبيّ المنافق ، وقال أبو زيد: يُنسب إل الحُبْلي :حُبْلَويٌّ وحُبْلِيٌّ وحُبْلاوي ، ينظر: ابن منظور ، لسان العرب ،ج11، ص:141(مادة حُبَلْ).

[14]. ينظر: الإسكافي ،المجالس ،ص:355،352.

[15]. نفسه: ص:315،313.

[16]. المقصود بالوجهين أنّ في المنادى المُرخّم لغتان: لغة من ينتظر الحرف المحذوف ويعتبره كأنه موجود ،فتبقي آخر المرخم بعد الحذف على ما كان عليه قبل الحذف من ضمة أو فتحة أو كسرة مثل: يا منصُ ،يا جعفَ ،ويعرب المنادى حينئذ مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم ، ولغة من لا ينتظر الحرف المحذوف بل يعتبر ما في خر الكلمة هو الآخر فيبنيه عل الضم ، =

=

ينظر: مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية ، دار الفكر ، لبنان ،2007،(د ط) ،ص:461.

[17]. وقد تناول ابن الأنباري لذلك بقوله: أنّ هاته الأسماء قليلة في استعمال بعيدة عن القياس ،فأما قلتها في الاستعمال فظاهر لأنها كلمات يسيرة ،وأما بعدها عن القياس فظاهر أيضا لأن القياس يقتضي أن لا يحذف ،لأن حرف العلة إما أن يكون ما قبله ساكن فينبغي هنا عدم الحذف مثل: ظبيٍ ،ولهْوٍ، وإما ما قبلها متحرك فينبغي قلبه ألفا ولا يحذف مثل: رحىً ،عمَىً أصلها: رَحَىٌ ،عمىٌ ؛ فإذا ثبت بأنها أسماء قليلة في استعمال بعيدة عن القياس فوجب ألاّ يُقاس عليها ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ،دار الفكر، لبنان ،(د ت)،(د ط)،ج1، ص:359،360 .

[18]. ينظر: الإسكافي ،المجالس ،ص:290،291.